



PROVISIONAL

A/37/PV.57
11 November 1982
ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الجمعة ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٥/٠٠

(هنغاريا)

السيد هولاي

الرئيس :

— مسألة السلم ، والاستقرار ، والتعاون في جنوب شرقي آسيا [٣٥]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرس على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63337/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠البند ٣٥ من جدول الأعمالمسألة السلم ، والاستقرار ، والتعاون في جنوب شرقي آسيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اقترح اقبال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند يوم الاثنين ٨ تشرين الثاني /نوفمبر الساعة ١١/٠٠ صباحا . اذا لم أجد اعتراضا ، سأعتبر ان الجمعية قررت ذلك .
وقد تقرر ذلك .

السيد فوانه توان (فبيت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أهرزت تطورات الموقف في جنوب شرقي آسيا اثناء السنوات الأخيرة ضرورة وأهمية الدراسة المتعمقة من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة لمسألة السلم ، والاستقرار ، والتعاون في هذه المنطقة ، بغية تحديد الاسباب والمساهمة في البحث عن الوسائل لوضع حد لمعاناة شعوب المنطقة ، وخاصة شعوب بلدان الهند الصينية ، التي كانت ضحايا حروب عدوانية متتالية خلال ما يقرب من أربعة عقود . ان جنوب شرقي آسيا المعروف بأهميته الاستراتيجية وثرواته الطبيعية الوفيرة كان وما يزال دائما موضع شراهة بلدان غريبة عن المنطقة . وان الاستعادة السريعة للسلم والاستقرار تفرض نفسها ان كضرورة ملحة سواء من أجل مصلحة شعوب جنوب شرقي آسيا أو من أجل مصلحة السلم والأمن الدوليين .
ومع ذلك ، فاذا كان المجتمع الدولي قد اجمع على تأكيد مثل هذه الضرورة ، فمن الحتمي ان نلاحظ أن هناك وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بتقييم الاسباب الرئيسية للتوتر في المنطقة والتدابير الواجب اتخاذها لمعالجة هذه الحالة .

وفيما يتعلق بالصين والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، فان ما تسمى بمسألة كمبوتشيا هي أساس التوتر في جنوب شرقي آسيا . ولكن هل كان هناك سلام واستقرار في المنطقة قبل عام ١٩٧٥ ؟ ولماذا لم يستتب السلم والاستقرار هناك خلال عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ؟ بالنسبة لبلدان اخرى ومنها فييت نام ، فان قوى الهيمنة والامبريالية التي أصرت على اخضاع بلدان الهند الصينية الثلاث ، وحاولت تدبير نهضة شعب كمبوتشيا ، وارتكاب

جرائم الابداء في كموتشيا ، هي الدول المسؤولة مباشرة عن الوضع الراهن للتوتر في جنوب شرقي آسيا .

ولما كان هذا اختلافا اساسيا في وجهات النظر ، فان السؤال الذي يطرح نفسه بطبيعية الحال هو كيف نحل المشكلة ؟

وباستثناء وفد الصين ، فان جميع الوفود التي اشتركت في المناقشة حول البنود ٣ ب ، و ٢٠ و ٣٥ من جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة ، قد اتفقت على استبعاد احتمال تسوية عسكرية ، وأيدت بوضوح ضرورة مواصلة الحوار والمفاوضات بغية التوصل الى حل تقبله جميع الاطراف المعنية مباشرة . وان وفد فييت نام يرحب بهذا الموقف المشجع والبناء .

وبالتأكيد فان البحث عن مثل هذا الحل ليس سهلا على الاطلاق لأنه ، علاوة على أن المسألة المطروحة للبحث تعتبر في حد ذاتها معقدة كثيرا ، فان القوى الخارجة عن المنطقة لا تكف عن محاولة عرقلة الأمور . ومع ذلك فنحن مقتنعون بأنه عن طريق حسن النوايا السياسية ومشاركة جميع بلدان المنطقة ، ومساهمة جميع القوى المحبة للسلام والعدالة ، فانه يمكن التوصل الى حل ملائم بالتأكيد لكي تكفل جهودنا بالنجاح .

وفي هذا الصدد نعتقد أن لنا الحق كل الحق في أن نكون متغائلين ، وذلك لسببين أساسيين . من ناحية ، فان شعوب جنوب شرقي آسيا عليها أن تدافع عن مصالح أساسية تعتبر متعائلة على المدى البعيد . فكما ناضلت في العاضى ضد نير الاستعمار من أجل الاستقلال الوطني ، فانها جميعها تطمح في الوقت الحالي الى العيش في سلام وتحويل جهودها لمكافحة الفقر ومن أجل الاسراع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن ناحية أخرى ، هناك أمثلة مشجعة لكثير من البلدان فسي مختلف مناطق اوربا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية توصلت الى تسوية خلافاتها بالطرق السلمية . فلماذا لا تستطيع بلدان جنوب شرقي آسيا أن تقتدى بها ؟

وحيثما قامت بلدان الهند الصينية ، بالاتفاق مع دول أخرى ، باقتراح ادراج البند المعنون " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " ، في جدول أعمال الجمعية العامة ، كانت هناك أصوات قليلة وصفت هذه المبادرة البناءة كذريعة تهدف الى التلصص مما يسمى " مسألة كموتشيا " . وان هذه الاصوات ما تزال تواصل اليوم حملتها التي تهدف الى تشويه الواقع ، وتضليل الرأي العام ، وإشاعة اللبس بين ما هو أسود وما هو أبيض ، وبين الاخلاص والنفاق .

وفي الواقع فان جنوب شرقي آسيا لم تعرف السلام والاستقرار منذ منتصف الاربعينات بسبب الحروب العدوانية المتوالية التي يقوم بها العسكريون ، والاستعماريون والامبرياليون والتوسعيون الذين يرمون الى الهيمنة . وكان على شعوب فييت نام ولاو وكموتشيا أن تناضل عدة عقود لقهر المعتدين وللقضاء على العوامل الخارجية التي كانت تولد الحرب والتوتر في هذه المنطقة . وعن طريق التضحيات الضخمة فان شعوب بلدان الهند الصينية الثلاثة ، أسهمت اسهاما عظيما في قضية السلام والاستقرار في هذا الجزء من العالم . وخلال هذا الوقت ، انساق بعض البلدان عن طريق الولايات المتحدة الامريكية في حرب عدوانية ضد البلدان الثلاثة في الهند الصينية ، بل ارسلت قوات لارتكاب الجرائم في فييت نام . وبالتالي قاومت هذه البلدان ذاتها ، ودون مهالة ، العدوان الصيني ضد فييت نام في ١٩٧٩ كرد فعل للتهديد الخطير الذي تفرضه الصين حاليا على أمن فييت نام ولاوس وكموتشيا .

هذه حقائق تاريخية ، لا يستطيع أحد أن يشوهها أيا كانت المغالطات التي يستخدمها . وغداة الانتصار التاريخي في ١٩٧٥ ، كانت فييت نام على استعداد لأن تنسى الماضي . ومدت يد الصداقة الى البلدان التي شاركت في الحرب العدوانية في فييت نام . وبادرت بالعمل على تطبيع العلاقات مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ووضعت سياسة من أربع نقاط كأساس لتنمية علاقات حسن الجوار والتعاون مع هذه البلدان وتم تبادل الزيارات بين وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ووفود بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وقد أدت هذه الزيارات الى نتائج مبدئية مشجعة .

ومن المؤسف انه في الوقت الذي أصبحنا فيه على وشك الوصول الى السلم والاستقرار والصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، تم تخريب ذلك كله مرة أخرى بعوامل خارجة عن المنطقة . وهي الأعمال العدوانية التي قامت بها الصين تجاه بلدان الهند الصينية الثلاثة بالتواطؤ مع الولايات المتحدة الامريكية ، والتي انتهت بالعدوان الصيني على فييت نام في شباط/فبراير ١٩٧٩ ومرة أخرى فان عددا من البلدان سمحت لنفسها بالانسحاق وراء قوات من خارج المنطقة في تيار المعارضة ضد فييت نام .

ولحسن الحظ ، فان بلدان الهند الصينية ادركت بوضوح الخطر الجديد الذي يتهددها ويتهدد المنطقة كلها ورفضت أن تقوم بدور العدو الذي يسعى الى دفع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الى مواجهة مع بلدان الهند الصينية ، والى ابقاء حالة التوتر في المنطقة أملا في الصيد في الماء العكر . وهكذا ، فاننا لم ندخر جهدا في حث بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لكي تقوم معنا بانشطة محددة تهدف الى استتباب السلم والاستقرار في المنطقة في اقرب وقت ممكن . وفي كل من الاجتماعات الستة لوزراء الخارجية ، قدمت بلدان الهند الصينية الثلاثة ، على التوالي ، مجموعة كاملة من المقترحات المعقولة والواقعية بغية تسوية هذا الموضوع الملح . وفي العام الماضي وفي الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة اقترحت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، نيابة عن بلدان الهند الصينية ، سبعة مبادئ تحكم العلاقات بين مجموعتي بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ومن المؤسف ان بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، أبدت موقفا غير بناء بالمرّة فسي مواجهة مقترحاتنا اذ انسأقت وراء القرارات الخاطئة بشأن ما يسمى بالحالة في كمبوتشيا وما يسمى بالمؤتمر الدولي بشأن كمبوتشيا ، تلك القرارات التي رفضتها بلدان الهند الصينية كلية .

وبغية الخروج من المأزق الحالي ، يجب على المجتمع الدولي أن يسهم في البحث عن حل مقبول من جميع الاطراف . ففي جنوب شرقي آسيا توجد في الواقع مجموعتان من البلدان . ومن ثم فان أي حل سليم يجب أن يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لكل من هاتين المجموعتين . وفي رأينا أن هذا الحل يجب أن يكون قائما على المساواة والاحترام المتبادل ، وعدم فرض رأى أحد الاطراف على الطرف الآخر ، وكذلك على عدم تدخل قوات من خارج المنطقة .

وقد قدم مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨١ ، الاطار لحل شامل لمنطقة جنوب شرقي آسيا كلها وحث :

" جميع الدول في المنطقة على أن تجرى حوارا يؤدي الى حل الخلافات فيما بينها واقامة سلم واستقرار دائمين في المنطقة فضلا عن ازالة تورط القوى الخارجية وتهديداتها بالتدخل " . (A/36/116 ، مرفق ، فقرة ٨٥)

هذا النداء أعيد تكراره في اجتماع وزراء الخارجية ورؤساء الوفود لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في بداية تشرين الأول / اكتوبر الماضي .

ومن الملائم ان نؤكد هنا ان فعوى وصيغة هذا النداء كانا نتيجة مفاوضات صريحة شاقة بنساءة بين بلدان الهند الصينية واعضاء رابطة ام جنوب شرقي آسيا ، الاعضاء في حركة عدم الانحياز . واسمحوا لنا ان نستنتج انه حينما وحيثما لا يكون هناك تدخل من جانب الصين والولايات المتحدة الامريكية فان بلدان الهند الصينية ورابطة ام جنوب شرقي آسيا التي تحدها حسن النية ستتعمكن تماما من أن تحل مشاكلها بنفسها .

وفيما يتعلق بمسألة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، فاننا نجد انفسنا الان أمام البديل التالي : اما أن نتسكك بحل من طرف واحد وهو ما يريد أن يفرضه عدد من البلدان ونتائج هذا الحل ستجعل الوضع أكثر توترا وأكثر تعقيدا . وستكون هذه الحالة في مصلحة الصين والولايات المتحدة الامريكية وحدهما . واما ان نعمل سويا للبحث عن حل بروح من صيغة نيودلهي للقضايا تدريجيا على الخلافات واستعادة السلام والاستقرار ، وتعزيز الصداقة والتعاون المثمر بين بلدان المنطقة ، وهذه الحالة ستفيد جميع بلدان المنطقة ، وسيتعم السلم والأمن نتيجة لذلك ، وستكون الصين والولايات المتحدة الامريكية هما الدولتان الوحيدتان اللتان تعانيان من ذلك .

ان جمهورية فييت نام الاشتراكية لن تدخر جهدا في الاسهام في انجاز الجزء البديل الثاني من الخيار المذكور آنفا عن طريق الاستعداد للتصدي للخيار الأول . وفي هذا الصدد يجب أن نزيل أي وهم لاولئك الذين قد يتصورون أن في استطاعتهم ، عن طريق المواجهة وعن طريق ممارسة الضغط السياسي والدبلوماسي ، والحصار الاقتصادي أن يخضعوا فييت نام أو يجعلوها تعدل عن قضيتها العادلة . اننا ولا شك نعاني من صعوبات اقتصادية كبيرة ترجع اساسا الى آثار الحروب العدوانية التي تولدت عن المؤامرات العدوانية لاعدائنا ولكننا قد تخطينا الاوقات الصعبة . وأصبح الوضع في فييت نام طيبا في الوقت الحاضر ، كما نعتبر الحالة في البلدان الثلاثة للهند الصينية افضل كثيرا مما كانت عليه في أية فترة سابقة ، وأصبح موقف هذه البلدان أقوى من أي وقت مضى .

وفي الرسالة المؤرخة في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ التي وجهها نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الى بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، بالنيابة عن وزراء خارجية بلدان الهند الصينية الثلاثة ، قدم ايضاحات اضافية للمقترحات التي وضعت اثناء المؤتمر الذي عقدته البلدان الثلاثة في تموز/ يوليه الماضي . وتتفق هذه المقترحات تماما مع روح نداء المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي وتتل تعبيراً اضافياً عن حسن نوايا بلدان الهند الصينية في رغبتها في تشجيع الحوار والمفاوضات مع شركائها بغية ازالة الخلافات بأسرع وقت ممكن وتسوية المشاكل التي تشغل بال الأطراف كافة ، على أساس المبادئ المعترف بها دولياً للاحترام المتبادل للمصالح المشروعة لكل طرف ، والمساواة ، والاتفاق المتبادل ، وعدم فرض آراء طرف على طرف آخر ، وعدم التدخل من الخارج .

وتستهدف هذه السلسلة الجديدة من المقترحات ، المستوحاة من المبادئ المذكورة أعلاه ، أن تحسم بالتحديد الخلافات القائمة بين بلدان الهند الصينية الثلاثة وبين الصين ، وان تستجيب لشواغل بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا بصورة عامة وتايلند بصورة خاصة . ويمكن لهذه المقترحات ان تخرج الأمم المتحدة من المأزق الحالي وتمكّنها من ان تلعب دوراً ايجابياً هو الدور الذي يجب أن تلعبه من أجل السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

وترغب بلادى باخلاص ، فيما يتعلق بجمهورية الصين الشعبية ، في تطبيع العلاقات بين البلدين بأسرع وقت ممكن ، لاننا نعتز ، كما كنا نوما ، بعلاقات الود التقليدية التي تربط الشعب الفيتنامي بالشعب الصيني الشقيق ، ونعتبر هذا التطبيع للعلاقات عاملاً أساسياً للسلام والاستقرار في المنطقة . ونناشد الجانب الصيني أن يجلس مرة أخرى حول مائدة المفاوضات مع فييت نام لمحاولة تسوية المشاكل المعلقة بين البلدين وأن يستجيب لمقترحات بلدان الهند الصينية فيما يتعلق بإبرام اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف للتعايش السلمي مع فييت نام ولاو وكمبوتشيا .

وبرغم استمرار القوات الصينية في احتلالها غير المشروع لاجزاء عديدة من الأراضي الفيتنامية لا تطالب فييت نام بانسحاب القوات الصينية من هذه الأماكن كشرط مسبق لاستئناف المفاوضات بين فييت نام والصين . بينما نجد من ناحية أخرى أن الصين تطالب بالانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا كشرط مسبق لاستئناف المفاوضات . ومن الواضح ان هذا الموقف الذي تتخذه الصين ليس

الا ذريعة لتفادي الاستجابة الى مقترحات فييت نام الواقعية المعقولة . ويبرز هذا بشكل جلي من الذى يتطلع مخلصا الى السلم والصداقة ومن المسؤول عن التوتر والمجابهة في العلاقات الفييتنامية - الصينية .

اعتاد بعض القادة الصينيين ان يصرحوا بأن الصين تعارض الهيمنة وتحترم استقلال الدول الأخرى وسيادتها وليست لها مزام توسعية ، ولا تحتل شبرا واحدا من أراضي الغير ، وليس لديها جندي واحد على أرض اجنبية . وعندما يستمع المرء اليهم لا يسهه الا أن يسأل : لماذا تشتمل الخرائط الرسمية للصين ، من بين أمور أخرى ، على الجزء الأكبر من أراضي جنوب شرقي آسيا ؟ من الذى يواصل الاحتلال غير المشروع لعدة أجزاء من الأراضي الفييتنامية منذ ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، بعد أن استولى بالقوة المسلحة على أرخبيل هوانغ سا الفييتنامي في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ ؟ من الذى يحشد ٤٠٠٠٠٠ جندي صيني على الحدود الفييتنامية الصينية ويستخدم المفاوضين باستمرار للقيام بأعمال استفزازية وعمليات مسلحة داخل الأراضي الفييتنامية ؟ من الذى يجند الخونة القادسين من فييت نام ولاو ومن عصابة بول بوت المرتكبة لجرائم اباداة الجنس والمتواطئين معها ، ويدربهم ويزودهم بالسلاح بهدف تخريب اعادة إعمار فييت نام ولاو وكمبوتشيا سلميا ، ويضطلع بأعمال تدبيرية ضد تلك البلدان ذات السيادة ؟ ان الحقائق توضح بجلاء ان أقوال الزعماء الصينيين تتناقض بشكل صارخ مع أعمالهم .

ولا تنقصنا الحقائق الثابتة لنرى ان الخطر الصيني قائم بالفعل ، وان شواغل بلدان الهند الصينية مشروعة ولها ما يبررها . وخلال السنوات الثلاث الأخيرة علت الاصوات مطالبة بالانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية من كمبوتشيا ، بينما التزمت الصمت تجاه هذا التهديد الخطير . ولا يمكن تفسير هذا الموقف الا على انه دلالة على الاصرار على رفض متعمد لحق بلدان الهند الصينية الثلاثة في الدفاع عن النفس الذى منحها اياه بصورة صريحة القانون الدولي ، ولتشجيع سياسة الصين التوسعية في الهند الصينية ، وعلى الانحياز الى جانب المعتدى ضد ضحية العدوان . لا يمكن لهلابة البعض ، ولا لافتراءات غيرهم ان تخفي هذه الحقيقة التي لا تقبل الطعن .

وتدرك بلدان الهند الصينية تماما رغبة بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في أن تـ

جميع القوات الفيتنامية كموتشيا . لذلك ، ورغم ان التهديد الصيني تهديد خطير ، اتخذت جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كموتشيا الشعبية الخطوة الأولى للتدليل على حسن نيتها بأن قررت انسحابا جزئيا ولكن ملموسا ، للقوات الفيتنامية من كموتشيا في تموز/يوليه من هذا العام . لقد صرح نغوين كوثاتش ، وزير خارجية فييت نام ، الذي اختتم لتوه زيارة الى اندونيسيا ، لوكالة الانباء الفرنسية ، ان المزيد من انسحاب القوات الفيتنامية يمكن أن يتم اذا قام الطرف الآخر بخطوات ايجابية ، كما هو وارد في البلاغ الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الهند الصينية المعقود في تموز/يوليه ١٩٨٢ . ويجدر بنا أن نذكر ان جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كموتشيا الشعبية أكدتا في ذلك المؤتمر انهما ستتفان على الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية من كموتشيا عندما يتلاشى التهديد الصيني .

لقد اقترحت بلدان الهند الصينية تكرارا ابرام معاهدات عدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير مع تايلند ، البلد الذي تربطه حدود مشتركة مع لاو وكموتشيا . مع ذلك تراجع الطرف التايلندي في عدة مناسبات ، معلنا أن فييت نام لا تمثل خطرا للمعدوان على تايلند . وقد مت جمهورية كموتشيا الشعبية مؤخرا اقتراحا جديدا بانشاء منطقة أمن على طول الحدود المشتركة بين كموتشيا وتايلند لا تتمركز فيها الا قوات مسلحة لجمهورية كموتشيا الشعبية في الجانب الكموتشي وقوات مسلحة لمملكة تايلند في الجانب التايلندي . وفي رأينا يشكل هذا مبادرة معقولة وواقعية تأخذ في الحسبان المصالح الأمنية لتايلند وكموتشيا على السواء .

ويرحب وفد بلادى ، فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومملكة تايلند ، بحقيقة أن لاو امتثلت على الدوام وبصورة دقيقة لاحكام البلاغ اللاوى التايلندي المشترك لعام ١٩٧٩ ، محولة حدودهما المشتركة الى منطقة سلم وصدقة وتعاون بهدف تعزيز علاقات حسن الجوار بين البلدين . ونود أن نرى ان يتخذ الجانب التايلندي موقفا مماثلا .

ومن أجل مناقشة المشاكل الاقليمية وتسويتها ، اقترحت بلدان الهند الصينية في تموز/يوليه الماضي الدعوة الى عقد مؤتمر دولي لجنوب شرقي آسيا على أساس المبدأ القائل بأن المشكلات الاقليمية ينبغي مناقشتها وتسويتها عن طريق بلدان المنطقة دون انتهاك سيادة أى منها أو التدخل في شؤونها الداخلية وكذلك على أساس مبادئ المساواة والاحترام المتبادل وعدم فرض وجهات نظر طرف على طرف آخر . ونحن على استعداد لاجراء اتصالات عاجلة مع بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا بغية الاتفاق على النواحي الاجرائية لمثل هذا المؤتمر . ونود أن نؤكد هنا ان الدعوة لهذا المؤتمر لن تتم الا بناء على موافقة جميع البلدان المعنية مباشرة ، أى بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا والهند الصينية . ولن يكون مطلقا مؤتمرا من طرف واحد لفرض ارادته على الطرف الآخر كما كان الحال بالنسبة الى مؤتمر الأمم المتحدة المشهور لكهوتشيا الذي عقد رغم الاحتجاجات القوية للطرف المعني الرئيسي جمهورية كهوتشيا الشعبية .

ويرغب بلدى في أن يسود السلام والاستقرار في أقرب وقت ممكن لتمكين بلدان جنوب شرقي آسيا من تطوير علاقات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في المجالات الاقتصادية والتقنية والعلمية والثقافية والرياضية والسياحية :

" بغية تعزيز التفاهم والثقة المتبادلتين وتعزيز علاقات الصداقة وحسن الجوار

لمصلحة جهود التشييد التي يبذلها كل بلد حسب ظروفه الخاصة " . (A/36/561 ،

المرفق ، ص ٢) .

وفقا لما تنص عليه المبادئ التي تحكم علاقات التعايش السلمي بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا المقترحة من جانب بلدان الهند الصينية في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة .

اننا ندرك أنه لا تزال هناك صعوبات جمة كثيرة ينبغي تسويتها على الطريق الذي يؤدي الى اعادة السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا لأن اولئك الذين لهم مصلحة في الابقاء على التوتر في هذه المنطقة ليسوا مستعدين للتخلي عن مناوراتهم السيئة . ومع ذلك ، من المشجع أن نلمس طموح هذا العام أن جو الحوار والانفراج قد بدأ يظهر في العلاقات بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا بفضل الجهود المشتركة لبلدان المنطقة وبلدان أخرى محبة للسلم في العالم .

ان السلام والاستقرار والصداقة والتعاون هي التطلعات والمطالب العاجلة لشعوب المنطقة . وفي رأينا ، أن المقترحات التي قدمها مؤتمر وزراء خارجية بلدان الهند الصينية في تموز/يوليه الماضي ذات طبيعة من شأنها الاستجابة لهذا الطلب المشروع على نحو ايجابي . لأن هذه مبادرات معتدلة وواقعية وهي تأخذ في الاعتبار مصالح جميع البلدان المعنية . ومن ثم ، نعبر عن الأمل في أن تلقى مقترحاتنا تفهما عاما من جانب بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ونحن نحث المجتمع الدولي مخلصين على أن يقدم اسهامه الايجابي الى هذه القضية المشتركة أو أن يمتنع على الأقل عن القيام بأى اجراء قد يؤدي الى جعل الموقف أكثر سوءا .

سوف تقوم جمهورية فييت نام الاشتراكية من جانبها ، بالتعاون مع بلدان الهند الصينية الأخرى ، بتكثيف جهودها لضمان اعادة السلم والاستقرار الى المنطقة في أقرب وقت ممكن وتوفير جميع الظروف الضرورية التي تسمح بتطوير علاقات الصداقة والتعاون المشر بجميع الاشكال لصالح كل بلد ولصالح منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها ، ومن أجل السلم والأمن الدوليين أيضا .

السيد ناغي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان موقف حكومتي ازاء مسألة

السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا يقره المبدأ القائم على وجوب تسوية النزاعات التي قد تنشأ بين أعضاء المجتمع الدولي بطريقة سلمية من خلال المفاوضات . ونحن مقتنعون تماما بأن أمم العالم يجب أن تتعايش سلميا بغض النظر عن نظمها الاجتماعية واختلاف وجهات نظرها بشأن المسائل ذات الاهتمام المتبادل .

ويصدق ذلك بصفة خاصة على منطقة جنوب شرقي آسيا التي تشكل بؤرة للتوتر والحرب لعدة عقود حتى الآن ، والتي كانت شعوبها تتوق الى السلم والعدالة الاجتماعية ولا تزال هذه المنطقة من المناطق المتفجرة في العالم ينوء كاهلها بالمشاكل التي نشأت في الماضي وكذلك في التطورات الأخيرة . ولذلك كله آثاره البعيدة المدى على الموقف الدولي بصفة عامة .

وعند تقييم الموقف في جنوب شرقي آسيا بطريقة واقعية لا يخفق المرء في أن يرى أولا ؛ ان هناك مجموعتين من البلدان في المنطقة . وتشارك بلدان كل مجموعة فيما بينها بعض القيم والمثل . ثانيا ، هناك عدد من المشاكل التي تؤثر على العلاقات بين بلدان المنطقة بما في ذلك المشكلة

المتعلقة بكموتشيا . ثالثا ، التراث المشترك للروابط التاريخية والثقافية والظروف الاقتصادية والجغرافية لا تجعل من المعروف فقط بل من الضروري بالنسبة لها أن تجد أرضية مشتركة لحل القضايا المتعلقة . يرى وفد بلادي انه في ظل العناصر الايجابية التي تحبذ التقارب الطبيعي والتفاهم بين دول جنوب شرقي آسيا يتعين على المرء أن يأخذ في الاعتبار أيضا الآثار المعاكسة للتباطؤ في حل المشاكل القديمة واستمرار وجود المسائل التي لم تحسم بعد، والتي يمكن أن تؤدي فقط الى تعميق عدم الثقة وتوسيع نطاق المواجهة وتقليص احتمالات حل مشاكل المنطقة من جانب بلدانها ذاتها ودون تدخل خارجي .

لقد بذلت مختلف الجهود للمساعدة في تخفيف التوترات والتوصل الى حل مقبول من جميع الاطراف . لقد علمنا بارتياح وأيدنا الانشطة والمبادرات المتعددة الجوانب التي قامت بها بلدان الهند الصينية . وفي هذا الخصوص ، فاننا نولي اهمية بالغة للمقترحات التي قدمتها فبييت نام لتطبيع علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية . ونرى انه من الجدير بالذكر أيضا البوادر الأخيرة التي أبدتها فبييت نام تجاه الولايات المتحدة ، حيث أن أي تحسين للعلاقات بين الولايات المتحدة وفبييت نام يمكن أن يكون ركيزة لبناء صرح السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ويرحب وفد بلادي ان باءة فكرة ببناءة تطرح أو أي عمل ايجابي يتخذ من جانب بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وفي هذا السياق أود كذلك أن أؤكد أهمية المقترح الرسمي الذي قدمته جمهورية منغوليا الشعبية لعقد مؤتمر دولي لبلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بهدف الوصول الى اتفاق بشأن عدم استخدام القوة وعدم الاعتداء بين الدول المشاركة . وسوف يسهم قبول مثل هذا المقترح ولا ريب بطريقة ايجابية في حل المشاكل في جنوب شرقي آسيا أيضا .

ان وفد هنغاريا يدرك تماما الجهود الهامة الكبيرة التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة بهدف تسهيل الاتصالات بين الأطراف المعنية وتضييق الفجوة بين مواقفها . وعلو الرغم من ذلك ، أود أن أوكد أن أنشطة المنظمة العالمية في هذا المجال لها دلالتها بقدر ما تعكس المسعى العام للدول الأعضاء ، ولا سيما الأعضاء المعنيين مباشرة والمهتمين بايجاد حل للمسائل المتعلقة بجنوب شرقي آسيا . اننا نرى أن الأعمال التي تركز على ما يسمى بالمؤتمر الدولي لكمبوتشيا الذي شكّل في غياب معظم الأطراف المعنية ، لن تعود طيننا بالفائدة . وفضلا عن ذلك ، فان هذه القرارات تتلاعب بها أيدي الذين يسعون الى الاقضاء على التوتر والريبة في المنطقة واعادة نظام حكم السفاحين السابق الى كمبوتشيا .

ويحدونا الأمل ، بأن يتوقف الاصرار على الاضطرابات غير المقبولة وألا يتم اجهاض البداية المبشرة بالخير لحوار بناء بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والهند الصينية . وبغض النظر عن أهمية اسهام الأمم المتحدة في هذا الصدد ، فانها لا يمكن أن تحل محل الحوار والاتصالات الشخصية وتبادل وجهات النظر فيما بين ممثلي هذه البلدان .

ان هذه المحادثات المباشرة بين الأطراف المعنية محادثات قيمة ولا يمكن الاستغناء عنها ، طالما أنها توفر محفلا للتفاوض يمكن أن تبحث فيه كل المسائل التي تكون موضع اهتمام المشاركين ، في جو صريح وبناء وموضوعي . ويعني هذا احترام المصالح والطموحات المشروعة للجميع على أساس متبادل . ويوفر هذا الاطار أفضل الامكانيات لتفهم موقف الآخرين واهتماماتهم ، دون محاولة وضع بعض المسائل في المحادثات في عالم خيالي ، بعيدا عن اطار جنوب شرقي آسيا . ولسوء الحظ ، فان هذا هو الحال بالنسبة لهذا الأسلوب الذي يسعى فقط الى التعرف على مشاكل جنوب شرقي آسيا والقضايا المتعلقة بكمبوتشيا وخفض المشاكل المتعددة الأنواع في المنطقة لتقتصر على " الحالة في كمبوتشيا " . وفي السنوات الأربع الماضية أصبح أكثر وضوحا أن هذه القضية قد أبرزها ، بصورة مصطنعة ، أولئك الذين لا يريدون للتوتر أن تخف وطأته ، ولا أن تلوح التسوية في الأفق السياسي . ان بيانات التشويه الساذجة والتأكيدات الزائفة تتم كثيرا في صورة وصف للأسباب الجذرية للتطورات في كمبوتشيا وفي الطابع الذي تتميز به الأحداث في هذا البلد منذ الاطاحة بنظام بول بوت . وسوف لا أركز على هذه المسألة لأن وفد بلادى قد أوضح ، بالاشترك مع وفود أخرى ، الفوارق - وهذه الكلمة عاجزة عن التعبير -

بين أداء جمهورية كمبوتشيا الشعبية التي مضى على قيامها أربع سنوات وبين " انجازات " نظام بول بوت .

وأود أن أذكر بأن الكثير من الوفود - التي لا تعترف جميعها بالحكومة الشرعية الوحيدة في بنوم بنه - لم تتجنب رغم ذلك الإشارة الى الرعب والارهاب اللذين فرضتهما حكومة بول بوت على شعب الخمير ، وتحدثت بموضوعية عن إعادة احياء كمبوتشيا ، فضلا عن جهود حكومة بنوم بنه من أجل العمل على ارساء كل دعائم المجتمع الانساني في البلاد ، التي تركها النظام المخلوع خلفه أطلالا .

ان وفد هنغاريا يرى أن الطريق المجدى لتحقيق السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا هو الاعتراف بالحقائق القائمة . وأود أن أضيف ان هذا لا علاقة له بما يسمى " القبول بالأمر الواقع المفروض على المجتمع الدولي " . وهذا الاعتراف في رأينا يتلخص في الالمام بالتغيرات الأساسية التي حدثت في هذا الجزء من العالم . ويمكن أن يتخذ هذا الاعتراف أشكالا وأنواعا مختلفة ؛ ويمكن أن يكون مشروعا وواقعا ؛ ولكن الشيء المهم بالنسبة لنا هو أن نشرع في العمل في أقرب فرصة ممكنة ، على أساس الحقائق الجوهرية التي لا يمكن انكارها والتي قد يمكن ، كما هو الحال دائما ، أن تروق للبعض ويمكن ألا تلائم مزاج الآخرين .

ومن المعروف ، ان هنغاريا طوّرت علاقات طويلة من الصداقة والتعاون مع بلدان الهند الصينية ، تعود الى فترة نضالها الوطني الباسل ، من أجل التحرر من السيطرة الاستعمارية والعدوان الأجنبي وتحقيق التقدم الاجتماعي . لذلك ، فمن الطبيعي لبلدي أن يتابع باهتمام بالغ جهود بلدان الهند الصينية الرامية الى تحقيق السلم والأمن في المنطقة . وهذه البلدان ، بعملها هذا ، كان يتعين عليها أن تتغلب على المعاناة والأضرار التي الحقها بها جيرانها ، وأن تتغلب على الشعور بعدم الثقة ، بل وحتى على العداء الذي نتج عن الدور الذي لعبته بعض البلدان في تلك الفترة .

وقد رُحّب بلدي ، بارتياح وبآمال وطيدة باطلالة عصر جديد على المنطقة . وقد أحنزنا كثيرا أن نرى هذا الاتجاه المبشر بالخير يتعرّض فيما بعد للانتكاس والتوقف . ولهذا

الأسباب ، فاننا لاحظنا باهتمام كبير الرسالة التي بعث بها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في لاوبتاريخ ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ الى وزراء خارجية بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا . وقد لاحظنا بصفة خاصة ما ورد في الرسالة من اشارة الى بدايات جديدة في الحوار والانفراج فيما بين بلدان جنوب شرقي آسيا . وتمثل الرسالة والمقترحات التي قدمها مؤتمر وزراء خارجية فييت نام ولاو وكمبوتشيا في تموز / يوليه ، امكانية جديدة يمكن أن تعطي قوة دفع جديدة للبحث عن حلول مقبولة لمشاكل المنطقة .

ان هنغاريا بعيدة جغرافيا عن جنوب شرقي آسيا ، ولكنها كعضو في المجتمع الدولي يتطلع الى السلم ، تناشد دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، التي تربطها بها علاقات مشرمة ، أن تدرس بعناية المقترحات والأفكار المرنة المقدمة اليها من المؤتمر الأخير لثلاثة بلدان من بلدان الهند الصينية ، التي وردت بصورة مفصلة في رسالة وزير خارجية لاو والآنفه الذكر . وقد أكد هذه المقترحات البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في الجلسة العامة للدورة الحالية ، على نحو مسهب ، وهي تستند على مراعاة المصالح المشروعة لكلا المجموعتين من البلدان في المنطقة وامكانية حل الخلافات القائمة فيما بينها من خلال الحوار والمفاوضات . ولتحقيق هذه الغاية ، اقترح الفريق الذي يمثل بلدان الهند الصينية عقد مؤتمر دولي موسع بالاشتراك مع دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ودول الهند الصينية وبعض البلدان المهتمة في المنطقة . ومما تجدر ملاحظته هنا أن الاعتراف الشرعي بجمهورية كمبوتشيا الشعبية لا يشكل شرطا مسبقا للمحادثات ولعقد مثل هذا المؤتمر ، ولذلك يجب ألا يعوق هذا الاعتراف التقدم صوب التسوية القائمة على التفاوض لجميع المشاكل الراهنة . ومن المهم أيضا أن ترحب كل من فييت نام ولاو وكمبوتشيا باسهام الأمم المتحدة في تحقيق السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ولكن ، من الواضح انه طالما أن كمبوتشيا الديمقراطية لاتزال تحتصب المقعد الشرعي لذلك البلد في هذه الهيئة العالمية ، فان الأمم المتحدة لا يمكنها أن تضطلع بدورها على الوجه الأكمل في المنطقة .

ومن المؤسف كذلك أن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لم تبد استجابة حتى الآن لمقترحات بلدان الهند الصينية ، وركزت بصفة أساسية على المسائل المتعلقة بكمبوتشيا . ومع ذلك ، فإن ما يثلج الصدر أنه رغم المشاكل المعقدة والمتشابكة في المنطقة ، فإن الدبلوماسية ، وليست قعقعة السلاح ، هي التي تحتل مركزا طليعيا في الوقت الراهن في السعي لتحقيق الاستقرار الاقليمي . ويأمل وفد بلادي أن يتطور هذا الاتجاه وأن يتعمق في المستقبل لصالح السلم الاقليمي والعالمي . أما بالنسبة لهنغاريا ، فإنها ستناضل في حدود امكانياتها ، لتسهم في المزيد من التطورات الايجابية في المنطقة .

السيد لوبيز دل امو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في نهاية
الحرب العالمية الثانية ، انطلقت عملية تصفية الاستعمار بشكل لم يسبق له مثيل وأدت الى استقلال
عشرات الأمم في افريقيا وآسيا وجنوب المحيط الهادئ ودول الكاريبي ، وبالتالي تضاعف عدد
أعضاء منظمة الأمم المتحدة ثلاث مرات خلال مدة السبعة والثلاثين عاما من وجود منظمتنا .
ان تاريخ أم جنوب شرقي آسيا لا ينفصل عن عملية التحرر المعاصرة . ان بعض هذه
الشعوب اضطرت علاوة على ذلك أن تحبط عدوان المبريالية والقوى التوسعية التي ترمي الى
الهيمنة ، وعليها في الوقت الحالي أن تواجه الاعتداءات وتقدم مزيدا من التضحيات .
وحتى يومنا هذا ، لا تزال مصالح الاستعمار الجديد تشعل نيران الحرب بين البلدان
المجاورة . وهي تصدّر عدم الاستقرار وتعوق التعايش المشترك بين جميع الأمم المنطقة .
من الضروري أن تجد بلدان المنطقة أساليب التعايش على أساس مشردون السماح بأن
تسود المصالح الأجنبية . ان قبول تعدد الأحزاب السياسية بين دول المنطقة يعتبر شرطاً
ضرورياً للتوصل الى السلم والاستقرار .
ان جميع البلدان النامية لديها مشكلات مشتركة مثل ازالة التخلف الموروث عن قسرون
السيطرة الاستعمارية . ويجب طيها السير في طريق التنمية الصعب كي تضمن لشعوبها حياة
كريمة . ولهذا الغرض فانه من الضروري أن تلجأ الى الحوار بدلا من المواجهة وأن نخفف من عدم
الثقة ونرسي قواعد التفاهم والتعاون لمصالح جميع الأطراف .
وفي خطاب بتاريخ ١٥ أيلول / سبتمبر هذا العام ، فان وزير الشؤون الخارجية لجمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية باسم وزيرى الشؤون الخارجية لجمهورية كموتشيا الشعبية وجمهورية
فييت نام الاشتراكية خاطب زملاءه الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا وتقدم بمقترحات تستحق
دراسة جادة .
ان أى مؤتمر دولي دون مشاركة من جميع الأطراف لا يمكن أن يؤدي الى حل ، بل سوف
يزيد من تفاقم الصعوبات التي تقف في طريق التسوية المنشودة . ان فكرة مؤتمر دولي يشترك فيه
خمسة أعضاء من رابطة أم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية الثلاثة وبورما والهند ، والدول
الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، والأمين العام للأمم المتحدة ، كما اقترح وزير

خارجية جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ، يمكن أن يمهد الطريق أمام حلول حقيقية . وذكّر وزير الخارجية في خطابه أيضا أن الحوار والمفاوضات القائمين على الاحترام المتبادل للمصالح المشروعة للجميع والمساواة والاتفاق المتبادل دون أى ضغط أو تدخل خارجي يمكن أن يحققا التطلع المشروع الى تحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم واستقرار وتعاون .

وفي هذا الصدد ، فان وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذين اجتمعوا في مدينة نيويورك في شهر تشرين الأول / اكتوبر قد طلبوا من جميع دول المنطقة بدء الحوار الذي يؤدي الى حل خلافاتها واقامة سلم واستقرار دائمين في المنطقة ، كما يؤدي الى القضاء على التدخل الخارجي والتهديد بالتدخل من جانب الدول الأجنبية .

ومن مصلحة جميع دول المنطقة أن تسير في هذا الطريق وسوف يسهم ذلك في اقامة السلم والأمن الدوليين . ويثق وفد بلادى أن شعوب جنوب شرقي آسيا سوف تقف جميعا لاحتراز النصر في هذه المعركة الحاسمة .

السيد تسفتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان وفد جمهورية

بلغاريا الشعبية يعلق أهمية كبرى على مناقشة البند ٣٥ من جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " . وهذه المسألة قد أدرجت لأول مرة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على مبادرة جمهورية فييت نام الاشتراكية بتأييد من عدد من بلدان عدم الانحياز والبلدان الاشتراكية ومنها بلغاريا .

ومع ذلك فاننا مضطرون أن نلاحظ بقلق عميق اننا هذا العام أيضا نجد أن الموقف في جنوب شرقي آسيا ما يزال معتدا وخطيرا . ان السبب الأساسي لذلك يكمن في الاستراتيجية طويلة الأجل لهذه القوى الرجعية التي ترمي الى خلق بؤرة دائمة للتوتر في المنطقة وتعويق بذلك الوسائل اقامة علاقات حسن جوار وأن تتدخل في الشؤون الداخلية لمختلف الدول بنهضة فرض تفوقها في هذا الجزء من العالم . ان هذه القوى تسعى بذلك الى اشاعة عدم الثقة وعزل دول الهند الصينية الثلاث وجعلها تقف في مواجهة البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا عن طريق الحيلولة دون تطبيع العلاقات فيما بين الجانبين بكل الطرق الممكنة .

ان هذه السياسة بالذات وهذه التصرفات هي التي تشكل السبب الحقيقي لتفاقم الموقف في جنوب شرقي آسيا وليس هو الموقف في كمبوتشيا كما يحاول البعض أن يدل على ذلك . ان مثل هذه المحاولات ناتجة بطبيعة الحال من رفض بعض البلد ان قبول التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي حدثت في هذا البلد ، وترفض أن تعترف أن عملية استتباب وعم الكيانات السياسية في جمهورية كمبوتشيا الشعبية أمر لا رجعة فيه .

لقد اختارت جمهورية كمبوتشيا الشعبية طريقها بالفعل ولن تستطيع أية مناورة سياسية أو أى عمل خارجي تغيير قدرها . ان أى عمل يتحدى ارادة شعب كمبوتشيا وممثله الوحيد المشروع حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، يشكل ليس فقط تدخلا غير مقبول في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الحرة المستقلة ذات السيادة ، ولكنه يتعارض أيضا مع المصالح الحقيقية لجميع شعوب جنوب شرقي آسيا ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وفي اطار الموقف الدولي الخطير السائد حاليا ، فان مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا تكتسي أهمية خاصة . وانطلاقا من هذا الاقتناع فان وفد بلغاريا يرى أن الطريق العادل الوحيد المعقول الواقعي بغية ايجاد حل لمشكلات جنوب شرقي آسيا يتحقق من خلال اقامة جو من الثقة والتعاون بين جميع دول المنطقة عن طريق المفاوضات التي تقوم على مبدأ المساواة والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والاحترام المتبادل للمصالح المشروعة لكل دولة .

وبالاضافة الى ذلك ، نود أن نؤكد على أن الصداقة والتضامن والتعاون متعدد الأشكال بين البلدان الثلاثة في الهند الصينية القائم على النضال الطويل المشترك من أجل التحرر الوطني ، وكذلك سياستها الخارجية من أجل السلم تشكل عاملا هاما من أجل السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

وتقدر جمهورية بلغاريا الشعبية تماما الجهود الدائبة لهذه الدول ومقترحاتها البناءة بغية تطبيع الموقف في المنطقة وتحويل هذه المنطقة الى منطقة سلم واستقرار وتعاون . وهناك مظهر جديد للسياسة المنطقية للسلم التي تتبعها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ونهجها الواقعي البناء وأمانيتها لتطبيع الموقف في جنوب شرقي آسيا ، ويتمثل ذلك في مبادرات شهر تموز/يوليه من هذا العام لوزراء خارجية الدول الثلاث في الهند الصينية ، وكذلك خطاب وزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بتاريخ ١٥ ايلول/سبتمبر الماضي الموجه للدول الأعضاء في رابطة أمم شرقي آسيا المتضمن في الوثيقة A/37/477 .

وفي رأينا ، أن هذه المبادرات الجديدة تتفق تماما مع الواقع السياسي القائم في جنوب شرقي آسيا ، ومع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وتتفق أيضا مع المصالح الحيوية لدول المنطقة . فهي تهدف الى قيام سلم دائم وتغاهم متبادل وثقة وتعاون بين جميع دول جنوب شرقي آسيا . ومع ذلك ولكي يمكن تطبيع الموقف في هذا الجزء من العالم ، وحتى يمكن تطبيق هذه المقترحات ، فمن الضروري قبل كل شيء ، أن نقضي على السبب الرئيسي للتوتر والمواجهة في المنطقة ، ألا وهو تدخل قوى الامبريالية والهيمنة . وأن تعبير جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية عن رغبتها المخلصة ليجاد حل لهذه المشكلات يتمثل في البيان الذي أصدرته الدولتان وأعربا فيه عن استعدادهما للشروع في سحب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا حينما يزول خطر التدخل الخارجي .

ويرى وفد بلغاريا أن ما يبشر بتطبيع الموقف في جنوب شرقي آسيا ، وتحويل هذه المنطقة الى منطقة سلم واستقرار وتعاون ، انما هو الاقتراح الهام للدول الثلاث في الهند الصينية ، من أجل الدعوة لعقد مؤتمر دولي يكرس لدراسة مشكلة جنوب شرقي آسيا ، مع مشاركة دول الهند الصينية ، والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبورما والهند وكذلك الدول الخمس التي اشتركت في مؤتمرات بشأن الهند الصينية ، وهي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والصين ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة . ان هذا الاقتراح الجديد الهام من جانب الدول الثلاث في الهند الصينية يمثل تعبيرا عن حسن نيتها ورغبتها في اجراء حوار مخلص وصريح بغية تطبيع الحالة في هذا الجزء من العالم .

تدعو هذه المقترحات الى التفاؤل والاطمئنان لأنها تنطلق من الاقتناع بأن دول الهند الصينية والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ليست لديها أسباب حقيقية للمجابهة وأن الريبة والعداء اللذان يحدثان خلافات ونزاعات ، انما هما نتيجة مناورات القوى الخارجية التي تعمل على تفاقم الحالة في المنطقة عن عمد من أجل تحقيق مراميها .

ولهذا السبب يرى وفد بلغاريا أن الطريق الوحيد البناء لتطبيع الحالة في هذه المنطقة من العالم ، انما يتمثل في القضاء على التدخل الخارجي ، وقيام حوار بين بلدان الهند الصينية والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

ويرى وفد بلغاريا ان المشاورات والاتصالات الثنائية التي تتوالى بين بلدان جنوب شرقي آسيا تعتبر مشجعة ، وتستحق التأييد الكامل من جانب المجتمع الدولي ، ومن جانب منظماتنا ، لأنها تتيح امكانيات تبشر بالخير في التوصل لحل مشكلات المنطقة لصالح السلم والاستقرار والتعاون الدولي .

السيد كسمسرى (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان البند المعنون " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " ظهر مرة أخرى على جدول أعمال الجمعية العامة . وفي كل عام فان الممثلين الدائمين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا لدى الأمم المتحدة يوافقون على الاجتماع لعقد مشاورات بشأن هذا البند مع زملائهم الفيتناميين واللاويين . ويتبقى بعد ذلك رأى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبالمثل رأى الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة التي صوتت أخيرا تأييدا للقرار ٦/٣٧ الذي يقضي بأن التسوية السياسية الشاملة للمشكلة الكمبوتشية يجب أن توجد أولا ضمن اطار اعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة من أجل ازالة الأسباب الجذرية للتوتر وتمهيد الطريق أمام الجهود الجديدة لاقامة منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا .

ويستند هذا الرأى على حقيقة أن السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة قد تمزقت أوصالها نتيجة للموقف في كمبوتشيا الذي نتج عن الغزو والاحتلال الاجنبيين لهذا البلد المستقل غير المنحاز . وما لم يسمح لشعب كمبوتشيا بأن يمارس حقه الشرعي في تقرير المصير ، بمنأى عن الاحتلال والضغط الأجبيين فان أفاق استعادة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، سوف تكون بعيدة المنال . ومن هنا ، فانه مما يدعو للسخرية ان البلدان التي اقترحت النظر في هذا البند ما زالت تتجاهل الاجراءات التي تحقق هذه الآمال وتحول مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا الى حقيقة سعيدة .

ومن المؤسف أن هذه البلاد ليست مستعدة لأن تقبل بأن الموقف في كمبوتشيا كان ولا يزال يشكل عقبة أمام رغبتها المزعومة في السلم ، والاستقرار ، والتعاون في جنوب شرقي آسيا . وبدلا من ذلك ، فهي تواصل اصرارها على أنه لا توجد مشكلة كمبوتشوية ، بعكس الواقع والرأي المعلن للأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي .

وحيث أنه تمت الاشارات في بيانات سابقة الى ما يسمى بجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، أود فقط أن أذكر بأن التصويت الأخير على مسألة وثائق التفويض يعطي دليلا قاطعا على أن تلك تسمية لا مدلول لها .

وحيث أن الجمعية العامة قد أجرت مناقشة كاملة للموقف في كمبوتشيا منذ عدة أيام فقط ، وتم اتخاذ القرار بتأييد أغلبية أكبر مما كان في الأعوام السابقة ، فلا أود أن أسهب بشأن موقف تايلند من هذا البند أو من مختلف المقترحات التي تقدمت بها بعض البلدان . ويكفي أن نقول أن تايلند ، وغيرها من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، تعتقد اعتقادا قويا أن الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من كمبوتشيا ، وحق شعب كمبوتشيا في أن يقرر مصيره بحرية ، يمثلان العنصرين الحيويين في الحل السياسي الشامل لمشكلة كمبوتشيا الذي نسعى لتحقيقه . واطار مثل هذه التسوية يبذ وبالفعل في اعلان المؤتمر الدولي المعنوي بكمبوتشيا ولا يزال الباب مفتوحا للأطراف المعنية مباشرة ، وكذلك لغيرها من البلدان التي لم تفعل ذلك ، لأن تنضم الى هذه العملية السلمية . ان وفد بلادى يعتقد بجديّة أن استعادة الأمة الكمبوتشوية لسيادتها ، واستقلالها ، وسلامتها الاقليمية ، وكرامتها أمر ذو أهمية قصوى لمنطقة جنوب شرقي آسيا وللعالم بأسره .

ان جوهر الحجة التي قدمتها بعض البلدان في هذا البند هو أن المنطقة يجب أن تنسى الموقف في كمبوتشيا وأن تتقدم بالتدابير لتحقيق مختلف الظروف التي علقها هي طويلا . وانها لحقيقة بديهية أنه لو استطاع العالم أن ينسى مشكلة كمبوتشيا ، وربما المشاكل المشابهة الأخرى في العالم ، لعاد كل شيء الى حالته الطبيعية ولأمكن للجهود الأخرى أن تستمر في هدوء ، بغض النظر عن المبادئ والوقائع . ومع ذلك ، فاننا نرى الموقف بصورة مختلفة . ان التدخل الأجنبي المسلح واستمرار الاحتلال غير المشروع لكمبوتشيا قد سددا

ضربة كبيرة لأساس الثقة المتبادلة اللازمة لتحسين العلاقات بين بلدان جنوب شرقي آسيا في جو من حسن الجوار .

ان العمل الذي قامت به الدولة المحتلة لكمبوتشيا قد زاد من حدة التنافس بين الدول الكبرى وأكد وجودها في المنطقة . والموقف الراهن لذلك يمثل تناقضا واضحا لمفهوم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في منطقة السلم ، والحرية ، والحياد في جنوب شرقي آسيا . وبلدان هذه الرابطة ، وتايلند من بينها ، تؤمن ايمانا قويا أنه من أجل تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة ، وبالتالي تسهيل انشاء منطقة سلام ، من الضروري أن يتم التوصل الى تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا . وبفرض وجود الرغبة الصادقة من كل البلدان في المنطقة في خلق ظروف السلم والاستقرار الدائم في المنطقة ، ان وفدي يعتقد مخلصا أن اطار الأمم المتحدة يهيئ أفضل الضمانات الفعالة لحلول دائمة ، لاسيما بالنسبة للموقف في كمبوتشيا . وان وفدي من جانبه ، سوف يواصل استكشاف الطرق والوسائل ، بما في ذلك الحوار الهادف من أجل الاقتراب من حل عادل ودائم لمشكلة كمبوتشيا تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

السيد ناتورف (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي السنة

الثالثة على التوالي التي تقوم فيها الجمعية العامة بمناقشة مسألة السلم ، والاستقرار ، والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، المدرجة في جدول الأعمال بناء على اقتراح بلدان الهند الصينية الثلاثة ، التي اتخذت المبادرة في تقديم مقترحات بناءة تهدف الى تحسين العلاقات بين مجموعتي البلدان في هذه المنطقة ، واستعادة الثقة المتبادلة واعادة السلم والاستقرار فيها .

ان النوايا الحسنة التي أبدتها بلدان الهند الصينية قد اتضحت أكثر من مرة خلال الأعوام التي انقضت . والنوايا الحسنة قد انعكست بصفة خاصة في مقترحاتها ومبادراتها الهامة التي قدمت في العام الماضي وهذا العام . وانطلاقا من التحليل العميق والتقييم للموقف المعقد ، فان هذه الاقتراحات تعكس تماما واقع الأمور في جنوب شرقي آسيا . وهي تؤكد أن مشاكل جنوب شرقي آسيا يجب أن تحلها بلدان المنطقة عن طريق المفاوضات ، ودون شروط

مسبقة ، على أساس الاحترام المتبادل لاستقلال كل منها ، وسيادتها ، وسلامتها الاقليمية ،
 والمساواة بينها ، واحترام مصالحها المشروعة دون فرض رأى جانب على غيره ، ودون تدخل
 خارجي . وهي تؤكد أن هناك امكانية لخلق مناخ موافق للقضاء تدرجيا على الخلافات ،
 وتحسين العلاقات المشتركة ، واستعادة السلم والاستقرار في هذه المنطقة خطوة خطوة .

ان المقترحات التي صاغها وزراء خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية
 كمبوتشيا الشعبية ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية في كانون الثاني /يناير وحزيران /يونيه
 ١٩٨١ بشأن انشاء منطقة سلم ، واستقرار ، وتعاون في المنطقة قد زادت من اثراتها
 الاقترحات الجديدة التي قدمها نائب رئيس مجلس وزراء جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية
 ووزير خارجيتها نيابة عن وزراء خارجية هذه البلدان الثلاثة في خطاب مؤرخ في ١٥ ايلول /
 سبتمبر عام ١٩٨٢ ، الى وزراء خارجية الدول الخمس الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .
 والاقتراحات التي تضمنها الخطاب المذكور تهدف الى تخفيف حدة التوتر القائمة .

وهي تدلل بقوة ووضوح على نوايا السلم واستعداد دول الهند الصينية الثلاث لتنمية علاقات
 حسن الجوار مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وتعبر في هذا الخصوص عن الاستعداد
 الواضح لعقد معاهدات ثنائية بشأن التعايش السلمي مع جمهورية الصين الشعبية وتبديد
 مخاوف البلدان أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وكذلك فان الاقتراح الجديد ، بانشاء
 منطقة أمن على طول الحدود بين كمبوتشيا وتايلند شريطة أن يتم انسحاب القوى التي لا تنتمي
 الى تايلند ولا الى جمهورية كمبوتشيا الشعبية من المنطقة ، يوضح توضيحا قويا الجهود
 الدائبة لبلدان الهند الصينية لايجاد طرق بناءة لتبديد مخاوف جيرانها . ويثبت أن هذه
 الدول لا تهدف بأية حال الى حماية مصالحها على حساب مصالح بلدان رابطة أمم جنوب
 شرقي آسيا .

فمن ناحية لسقيت الرغبة الحقيقية من جانب دول الهند الصينية ردود فعل ايجابية في الأمم المتحدة ، ومن ناحية أخرى كانت هناك ردود فعل قدمت دليل واضحاً على وجود قوى تعتبر اختيار الحوار خطوة لا تتفق مع أهدافها الآتية . وليست لدينا أية أوهاام في هذا الصدد . هناك قوى يشكل العمل على تعميق الهدم والصراع وانتهاك السلامة الاقليمية ، والعدوان ، والتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين أفضل الطرق للوفاء بمصالحها الاستراتيجية على حساب شعوب المنطقة ، وأفضل الوسائل لتعزيز مواقفها العسكرية العالمية وتحقيق سيادتها العسكرية .

ورغبة في عدم الاعتراف بالخسارة التي مني بها يعمل المجمع الصناعي العسكري للولايات المتحدة مرة أخرى على استعادة مواقعه في جنوب شرقي آسيا . وفي هذا الازدياد الملحوظ في النشاط توجد بعض القوى التي تعول على فاعلية التهديدات المزعومة التي تثيرها بلدان الهند الصينية وعلى بناء ستار من الدخان حول أنشطتها التي تدفع بلدان المنطقة الى المواجهة .

ولا حاجة للمرء أن يجادل بأن المواجهات لا يمكن أن تؤدي الا الى طرق مسدودة . ويمكن لهذه المواجهات أن تطيل المعاناة وتزيد التوترات في العلاقات بين البلدان المعنية ولا يمكنها الا أن تساعد على تحويل المنطقة كلها الى بؤرة دائمة للنزاعات وبذلك تمثل تهديداً للسلام والأمن العالميين .

ان سياسة التدخل في الشؤون الداخلية لدول الهند الصينية الثلاث لا تعزز تنمية اتجاهات السلم والاتفاق . ان الجذور السيئة لهذا التدخل تعود الى فترة حرب الهند الصينية . ويجب أن تستأصل هذه الجذور لصالح جميع بلدان المنطقة . وفي تقديرنا ، ان ما يضر بالسلم والصدقة والتعاون في المنطقة سياسة التسامح بوجود فلول عصابات بول بوت على أرض أحد هذه البلدان ، وبتسليحها وبدفعها للقيام بأنشطة ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية لارتكاب عمليات التدمير والتخريب ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليس هناك ضرر اكبر من الاعلانات عن فتح طرق جديدة لامداد العصابات الارهابية بالأسلحة والذخائر .

هذه ببساطة سياسة خطيرة وقصيرة النظر .

ان بولندا نادى وستنادى دائما بالسلام والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .
ولقد أيدنا دائما نهج التسوية السلمية للمشاكل القائمة في المنطقة وسلكنا دائما النهج
البناء في اجراء المحادثات والمفاوضات بين البلدان المعنية .

ان موقفنا فيما يتعلق بالعمل على ايجاد حلول بناءة يمكن أن تؤدي الى تعزيز
السلم والتقدم في العلاقات بين دول المنطقة يقوم دائما على أساس المبادئ الثابتة لسياستنا
الخارجية . لقد انبثق هذا الموقف من خبرتنا وفهمنا والفتنا لمشاكل المنطقة . ونجم عن
تدخلنا المباشر النشط منذ سنوات طويلة في الجهود الدولية الرامية الى تحقيق السلم في
الهند الصينية عندما كانت بولندا ، مرتين ، عضوا في اللجنة الدولية للاشراف والرقابة .
لقد نشأ هذا الموقف من علاقات الصداقة والأخوة التي تربطنا مع دول الهند الصينية الثلاث
والتي عملنا على تنميتها منذ انتصارها في نضالها من أجل الاستقلال . لذلك فاننا ، من
ناحيتنا ، نرى دائما أن الطريق الوحيد لتحقيق الأهداف النبيلة ، أهداف السلم والاستقرار
والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، هو طريق المفاوضات بين بلدان المنطقة المعنية مباشرة
على أساس مبادئ المساواة ودون أى تدخل خارجي .

اننا نرى ان الاعتراف بحقائق الموقف في كمبوتشيا وفي دول الهند الصينية الأخرى ،
ووقف التدخل في شؤونها الداخلية ، من الشروط الأساسية لاقامة السلم الدائم ولتنمية
التعاون البناء بين بلدان المنطقة .

لقد عرف جنوب شرقي آسيا الحرب والنزاع طوال عقود . ولازمت الحرب شعوب هذه
المنطقة عدة عقود وتسببت في معاناة بشرية ضخمة . وحين الوقت لأن تلقى الاقتراحات
الواقعية المتفتحة لدول الهند الصينية الثلاث ردا ايجابيا . ويجب على الأمم المتحدة أن
تلعب دورا بناءة في هذه العملية . هذا هو التزامها الأخلاقي المنبثق عن الميثاق . يمكن
للأمم المتحدة ، بل وعليها أن تفعل كل ما في وسعها لتسهيل وتعزيز الحوار العملي
بروح الواقعية وحسن النية من أجل السلم الحقيقي الدائم . ان التعاون المتبادل والمثمر ،
والاستقرار في جنوب شرقي آسيا سيكونان اسهاما في السلم والتعاون الدوليين في العالم كله .

السيد نيسيبيوري (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : أود أن أقرر منذ البداية أن وفد بلادى يرى أن قيام الجمعية العامة باجراء مناقشة تامة للبند ٣٥ من جدول الأعمال "مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا" ، أمر له دلالة . وقبل أن نفعل ذلك ، لا تزال هناك مشكلة أساسية ، يعلم الجميع في هذه القاعة أنه يجب حلها . وأشير بطبيعة الحال الى مشكلة كمبوتشيا . وهي أحد العناصر الرئيسية لعدم الاستقرار الذى يؤثر على جنوب شرقي آسيا وعلى المجتمع الدولى كله . وكما أكدت أثناء مداولتنا بشأن الموقف في كمبوتشيا في الشهر الماضي ، ان العنصر الرئيسى في مشكلة كمبوتشيا هو استمرار الوجود العسكرى الأجنبي في هذا البلد ، مما نتج عنه انكار حق شعب كمبوتشيا في تقرير المصير .

لقد أكدت اليابان في مناسبات عديدة ان السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا لا يمكن تحقيقهما ما لم توجد تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا . ويرى وفد بلادى أننا لو فشلنا في معرفة الصلة الرئيسية بين مشكلة كمبوتشيا ، ومسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، فان مناقشاتنا ستكون خالية تماما من المضمون وستكون مضيعة لوقتنا ولطاقتنا . وفي هذا الصدد ينبغي أن نذكر مرة أخرى أن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسى في الجهود الرامية الى حل مشكلة كمبوتشيا . واعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة مرة أخرى في هذه الدورة كما حدث في الدورات الماضية ، قرارا يطالب بانسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا وباستعادة شعب كمبوتشيا لحقه في تقرير مصيره . وقد تأكدت هذه العناصر المبدئية لأى حل عادل ودائم لمشكلة كمبوتشيا مرة أخرى في قرار الجمعية العامة ٦/٣٧ .

وباختصار ، ان وفد بلادى يعتقد أنه من المناسب تماما أن تتناول الجمعية العامة البند ٣٥ فقط بعد التوصل الى التسوية الشاملة لمشكلة كمبوتشيا عن طريق تنفيذ القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ، وعلان المؤتمر الدولى المعنى بكمبوتشيا التي عبرت عن الرغبات المشتركة للمجتمع الدولى .

السيد الينيك (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية

عن الروسية) : أشارت وفود عديدة أثناء سير المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهنا في مناقشة البند الحالي من جدول الأعمال ، الى أن الحالة تستمر في جنوب شرقي آسيا في اثاره القلق البالغ للمجتمع الدولي بسبب مواقف الامبريالية والرجعية القائمة على القوة . ويتعرض السلم والاستقرار في تلك المنطقة الى خطر مستديم بسبب التدخل المستمر لتلك القوى في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة تقع هناك ، وبسبب تصعيد التوتر بين مجموعتين من البلدان ، دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ودول الهند الصينية . ويحاول البعض هنا بطريقة ليس لها ما يبررها وعلى غير طائل ، ربط الوضع القائم غير الطبيعي بأحداث وقعت قبل أربع سنوات في كمبوتشيا ، استطاع بنتيجتها الشعب الكمبوتشي الاطاحة بعصابة بول بوت الدموية المرتشية وأختار سبيل البعث الوطني . وليس تواجد القوات الفيتنامية بصورة مؤقتة في جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، بطلب من حكومتها الشرعية ، هو الذي يهدد قضية السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ؛ انما التدخل الامبريالي الرامي الى الهيمنة في شؤون ذلك الاقليم . من يجهل السياسة التوسعية للامبريالية الامريكية تجاه بلدان وشعوب ذلك الجزء من العالم ؟ وتتمشى محاولات الولايات المتحدة الامريكية استخدام دول جنوب شرقي آسيا لخدمة مصالحها الامبريالية تماما مع مجرى السياسة الخارجية لحكومة الولايات المتحدة الحالية تجاه البلدان الناشئة المستقلة حديثا .

وبعد أن أعلنت الولايات المتحدة - وواشنطن - بدون خجل أن جميع مناطق العالم تعتبر مناطق حيوية لمصالحها ، نجد ها تنبض بالنشاط لبناء قواعد عسكرية جديدة وتعيد بناء القديم منها ، محاولة جر البلدان النامية الى الدخول في استعداداتها العسكرية . لقد اتضح أن منطقة جنوب شرقي آسيا ، تلك المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية من العالم ، أصبحت لسوء الحظ أحد مراكز النشاط العسكري المحموم للبينتاغون . ومن ناحية أخرى تبذل قوات الامبريالية والهيمنة ، بمشاركة بعض الدوائر في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، المحاولات لكي تعيد الى السلطة بأية وسيلة ممكنة عصابة بول بوت المجرمة في كمبوتشيا ، حتى تعيق نهوض الشعب الكمبوتشي . هذا هو بالتحديد الهدف من اقامة ما يسمى الحكومة

(السيد اليك ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية . ان البلبلة الاستفزازية الجديدة حول هذا الائتلاف الذي لا شأن له والذي اتفق عليه بعجالة ، تعد تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

وتشتمل ترسانة خصوم السلم الحاليين في جنوب شرقي آسيا على موارد مختلفة . ويمارسون ضغوطا هائلة على فييت نام وكمبوتشيا ولاوس ، كما يتم تحريض بعض البلدان في المنطقة ضد بعضها . ويستخدم الاستفزاز والابتزاز بصورة دائمة . هذه هي الأسباب الحقيقية وراء تدهور الحالة السائدة في ذلك الجزء من العالم . ومن الواضح جدا أن تطبيع الوضع في جنوب شرقي آسيا يتطلب أولا وقبل كل شيء انهاء التدخل من الخارج في شؤون المنطقة وانهاء تصعيد المجابهة بين مجموعتي الدول الواقعة هناك ، بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية ، فييت نام ولاوس وكمبوتشيا .

ويمكن ايجاد الحل لمشكلة جنوب شرقي آسيا عن طريق تطوير حوار بين دول تلك المنطقة على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل وعدم فرض ارادة جانب على جانب آخر . هذه السياسة تنتهجها في الواقع جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية . وتبذل فييت نام ولاوس وكمبوتشيا قصارى جهدها لتحسين العلاقات مع الدول المجاورة . وقد اعلنت تكرارا وتواصل اعلان رغبتها في العيش في سلم وصدقة وتعاون مع جميع جيرانها . ولا تعلن هذه الدول عن ذلك وحسب وانما قامت أيضا خلال السنوات الأخيرة بتقديم مجموعة من المقترحات البناءة ذات الصلة . ومما يدل على درجة هامة على حسن نوايا جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية الانسحاب من جانب واحد لبعض القوات الفيتنامية من كمبوتشيا واستعداد البلدين للمضي قدما في هذا السبيل اذا تصرف الطرف الآخر بشكل ايجابي مقابل هذه الخطوة المحبة للسلم .

وتقدمت البلدان الثلاثة مؤخرا ، في تموز/يوليه من هذا العام ، في مؤتمر وزراء الخارجية المعقود في مدينة هوشي منه ، بمبادرات سلمية جديدة . وتتصل هذه المبادرات بصفة خاصة بعقد مؤتمر دولي يعنى بمشاكل جنوب شرقي آسيا ، وتشكل بالتأكيد أساسا جيدا لتطبيع الحالة في ذلك الجزء من العالم ، محولة اياه الى منطقة سلم واستقرار . وتشترك

في هذا المؤتمر الدولي ، بالإضافة الى بلدان مجموعتي رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والهند الصينية ، البلدان الأعضاء الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، التي شاركت في مؤتمر دولي سابق عني بالهند الصينية ، فضلا عن الهند وبورما . وقد اقترح أن يقوم المؤتمر بمناقشة جميع الأمور ذات الصلة بجنوب شرقي آسيا . وأخذت المبادرات التي وضعتها فييت نام ولاوس وكمبوتشيا في الاعتبار مقترحات بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن عقد مؤتمر دولي . وكلما انعقد المؤتمر في وقت أبكر كانت مساهمته أكبر في قضية سلم وأمن بلدان وشعوب تلك المنطقة .

وفي الرسالة المؤرخة في ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ الموجهة من فون سيياسوث ، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الى وزراء خارجية بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وضحت تلك المقترحات المحددة البناءة التي قدمتها بلدان الهند الصينية ، والمفعمة بروح السلم والرامية الى تحقيق التصالح والتعاون فيما بين مجموعتي الدول في جنوب شرقي آسيا مرة أخرى توضيحا وافيا . وينبغي لنا أن نؤكد أن العنصر الهام في تلك المقترحات هو أنها تتيح فرصة للأمم المتحدة لكي تساهم في تحقيق السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . غير أن الدور الايجابي للأمم المتحدة يتعرض للتقويض وينال من مكانة هذه المنظمة بسبب الحضور المستمر لممثلي عصابة بول بوت غير الشرعيين . الذين تتجسد فيهم سياسة اباداة الجنس وخيانة الوطن .

ومن الواضح أن بلدان الهند الصينية قد تقدمت بمقترحات كثيرة بهدف حل المشاكل في جنوب شرقي آسيا بأسرع وقت ممكن . والخيار الآن بيد الجانب الآخر .

لا يمكن اطلاقاً تبرير عدم الرغبة في الرد على هذه المقترحات على نحو ايجابي باشارات الى الموقف السائد حالياً في هذه المنطقة . واذا كانت هناك مزاعم لا أساس لها بأن الموقف في المنطقة معقد وعادى بالكاد فعندئذ يكون ذلك سبباً أدعى الى اتخاذ تدابير فعّالة حاسمة لتطبيعها .

وهناك أمر لا ريب فيه يتعلق بالاختلافات بين مجموعتي البلدان في المنطقة يمكن تسويتها عن طريق الحوار والمفاوضات على أساس من مبادئ احترام المصالح المشروعة لكل جانب والمساواة والاتفاق المتبادل دون أى ضغط أو تدخل من الخارج .

اننا مقتنعون تماماً بأن قضية السلم سوف تكسب فقط اذا ما حظيت جهود بلدان الهند الصينية الرامية الى تطبيع الموقف وتجديد علاقات حسن الجوار والتنمية والتعاون في هذه المنطقة باهتمام بلدان أخرى في جنوب شرقي آسيا أيضاً . ويتعين على الدول الأخرى الموجودة هناك أن تظهر الاعتدال والواقعية والنهج المسؤول . كما يتعين على بلدان أخرى ألا تعرقل تطور هذه العملية الايجابية التي يجب أن تؤدي في نهاية المطاف الى حل جميع المشكلات في جنوب شرقي آسيا . ولذلك ، فاننا نعتقد أن تعزيز التطور وتعميق الحوار بين جميع بلدان جنوب شرقي آسيا ينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لأنشطة السياسة الخارجية للدول المعنية وكذلك لمنظمة الأمم المتحدة .

وفي الختام ، يود وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن يعلن مرة أخرى أنه يؤيد تماماً المبادرات البناءة لبلدان الهند الصينية الثلاثة ، وأنه على استعداد للترحيب بأية مقترحات تستهدف تحقيق السلم والاستقرار وتطوير التعاون في جنوب شرقي آسيا وفي جميع أنحاء العالم .

السيد دوبي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي المرة

الثالثة التي تدعي فيها الجمعية العامة لمناقشة هذا البند ، ولم يتضح أبداً الى أى مدى سوف يستمر ذلك . ان هذا البند عام جداً وأهدافه المعلنة نبيلة للغاية لا يمكن لأحد ألا يوافق عليها . لقد عبر وفد ماليزيا في العام الماضي عن ذلك على نحو جيد عندما قال : من ذا الذي في جنوب شرقي آسيا لا يرغب في العيش في سلام ؟ من هو العاقل الذي لا يرغب

في الاستقرار الذي هو أمر حيوى للتنمية ؟ ومن في المنطقة لا يعتبر أن التعاون هو ضمان للتقدم والرفاهية في المنطقة بأسرها ؟

ان الافتراضات الواردة السابقة في عنوان هذا البند ليست غير استثنائية . ان المرء عندما يشرع في دراسة كيفية تحقيق هذه الأهداف هنا فقط يختفي الاتفاق ويظهر عدم الاتفاق . تقييم فييت نام ولاوس مقترحهما على افتراض أن جنوب شرقي آسيا يمكن تقسيمها الى معسكرين : الدول الخمس لرابطة أم جنوب شرقي آسيا من ناحية ، ودول الهند الصينية الثلاث من ناحية أخرى ، مع افتراض ابقاء كمبوديا تحت جناح فييت نام . ومن المفهوم أن بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا قد رفضت هذا النهج . ولم لا تفعل ؟ ان التقسيم المقترح من فييت نام مصطنع تماما ، اذ لا رجعة في الموقف السائد في كمبوديا . ان النظام القائم هناك يفتقر الى المصادقية الدولية ولا يحظى بتأييد داخلي كبير . انه نظام نصبته فييت نام وهي تتحكم فيه ، وسوف ينهار فورا بغير وجود ٢٠٠ ألف جندي فييتنامي .

ويفضي ذلك الى اغفال أساسي في اسلوب فييت نام - لاو . ففي المذكرة التي وقعها وزير خارجية لاو الموزعة في ايلول / سبتمبر الماضي ، عرفت الصين بأنها المصدر الرئيسي للتوتر في المنطقة . وليس في نيتنا هنا أن نفوض في تعقيدات المشاكل المعترف بحدتها في العلاقة بين الصين وفييت نام ، ولكن ما يمكننا ذكره بالنسبة لجنوب شرقي آسيا هو أن السبب الأساسي للتوتر ليس الصين بل غزو فييت نام واحتلالها المستمر للأراضي الكمبودية . هذه هي القضية الحقيقية المركزية . انها ليست شيئا يمكن ببساطة أن يطرح جانبا أو يخفى عن طريق الادعاءات المضادة القائلة بأن التوترات الاقليمية هي نتاج وحيد أو حتى أساسي لتدخل خارجي . ان التدخل موجود ، ولكنه أساسا تدخل فييت نام في كمبوديا . والى أن تكون فييت نام مستعدة لمواجهة هذه الحقيقة ، فلن يكون هناك مجال كبير للتقدم على نحو جاد صوب المبادئ التي ترى فييت نام ولاو أنها تحكم العلاقات بين دول جنوب شرقي آسيا .

ولا يمكن أن يكون هناك بطبيعة الحال اعتراض على هذه المبادئ في حد ذاتها . ان معظمها خال من العيوب والأخطاء . من يعارض - على سبيل المثال - مبدأ احترام استقلال وسيادة وسلامة أراضي جميع بلدان جنوب شرقي آسيا وعدم العدوان والمساواة والمنفعة

المتبادلة والتعايش السلمي بينها ؟ من يستطيع أن ينكر حق شعب كل بلد في أن يختار وأن يطور بحرية نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي أو أن يحدد بحرية سياسته المحلية والخارجية تمشيا مع مبادئ وأهداف عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة .

وتنشأ الصعاب عندما نتطلع الى الموقف الراهن في جنوب شرقي آسيا ، ولاسيما الموقف في كمبوديا ، ونسأل كيف يجري في الواقع تطبيق هذه المبادئ ؛ وعندما نفعل ذلك ، سوف نجد أن استقلال كمبوديا وسيادتها وسلامة أراضيها قد انتهكتها فييت نام التي غزت قواتها المسلحة كمبوديا ولا تزال تواصل احتلالها منتهكة بذلك الميثاق انتهاكا صارخا . ونحن نجد أيضا أن شعب كمبوديا قد حرم من حقه الأساسي في أن يختار بحرية شكل حكومته وسياساته المحلية والخارجية .

وفي ايجاز ، من السهل أن نوافق على اعتناق المبادئ التي وضعها المشتركون في تقديم هذا البند . ان السؤال هو ما اذا كانت فييت نام سوف تلتزم بهذه المبادئ أم لا . ان سجل فييت نام لا يوفر الثقة بأن أعمالها سوف تتمشي مع أقوالها .

اذن ، لماذا أدرج هذا البند في جدول الأعمال ؟ اننا مضطرون الى استنتاج ان الأمل كان ينعقد على تخفيف أثر اقرار قرارات الجمعية العامة القتالية بشأن كمبوديا وأكثر من ذلك تحويل الاهتمام العالمي عن احتلال فييت نام لكمبوديا . اذا كانت هذه هي الأهداف ، فان فييت نام وأصدقائها قد فشلوا ، لقد وجدت آراء المجتمع الدولي بشأن كمبوديا تعبيرا بليغا عنها منذ اسبوعين عند اعتماد القرار ٦/٣٧ بأغلبية ١٠٥ أصوات . وقد يكون من قبيل التعقيب المناسب توقع أنه لن يكون بوسع فييت نام ومؤيديها - كما كان الحال في سنوات سابقة - ان يستكملوا جهودهم في أي قرار من جانبهم .

ان استراليا بصفقتها بلدا اقليميا يشاطر أهداف السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . وتكمن مثل هذه الأهداف في مقترحات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أجل منطقة سلم وحرية وحياد . بيد أن مثل هذه المنطقة يمكن أن تخرج الى حيز الوجود فقط لو أن كل بلدان المنطقة التزمت بنفس القواعد . ولم تفعل فييت نام ذلك . لقد كان غزوها لكمبوديا

نكسة للمبادئ التي تتضمنها منطقة السلم والحياد . لقد سددت ضربة خطيرة الى عملية حسن الجوار كما أثار الشكوك وعدم الثقة وقد مت ذريعة لدول أجنبية لكي تشترك في هذه العملية سواء كان ذلك ما تحبذه فييت نام أم لا . لقد أثار فييت نام الخوف لدى جيرانها الأضعف بشأن الضحية القادمة .

وإذا كانت فييت نام جادة في تعزيز رغبتها في السلم والاستقرار والتعاون ، عليها أن تعترف بأن الخطوة الأولى الضرورية هي أن تسحب جيشها المحتل وأن تتعاون في تسوية المسألة الكمبودية تمشيا مع العمليات التي تم الاتفاق عليها في الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

ان استراليا لا تريد أكثر من تخفيف حدة التوتر بين بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا من جهة وبين فييت نام ولاوس من جهة أخرى . وتبين الوقائع الاقليمية لهذه الفترة أن فييت نام قد تواطأت مع الاتحاد السوفياتي . وتود استراليا أن ترى فييت نام تعكس نهجها بقبول حقيقة أن مستقبلها يكمن في تنمية العلاقات مع بلدان شرق وجنوب شرقي آسيا . وهناك مسائل كبيرة موضع نزاع بين الصين وفييت نام واستراليا بطبيعة الحال ليست طرفا فيها . ولكن حتى مع وجود هذه الخلافات ، فاننا لعلنا ثقة من أن بلدان المنطقة سوف تستجيب لأي دلالة حقيقية تبين رغبة فييت نام في الاضطلاع بدور أكثر ايجابية وتعاوننا في علاقاتها مع بلدان جنوب شرقي آسيا الأخرى . ولقد أوضحنا أنه بالنسبة لاستراليا لا توجد قضية أخرى غير احتلال فييت نام لكمبوديا تحدث شرخا في العلاقات بين استراليا وفييت نام . وعلى فييت نام أن تظهر اخلاصها بسحب قواتها من كمبوديا . وسوف تجد فييت نام أن البلدان الأخرى في المنطقة على استعداد بأن تضمن لها مصالحها الأمنية المشروعة ، اذا ما اعترفت فييت نام من جانبها بشواغل واهتمامات جيرانها .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠